أكد في الذكرى الـ 75 لاستقلال بلاده تحقيق الكثير من الإنجازات طوال السنوات الماضية

سفير الهند : ملتزمون مع الكويت بتعزيز وتوسيع علاقاتنا طويلة الأمد

ترقية العلاقات إلى شراكة إستراتيجية تسهم في زيادة حجم التجارة والاستثمارات بوتيرة أسرع

جاليتنا الأكبر والأكثر تفضيلا والسفارة تعتبر سلامة ورفاهية أفرادها أولوية قصوى

بلادنا زاخرة بفرص استثمارية لا تعد ولا تحص واقتصادها الرابع عالمياً وسيكون الثالث خلال السنوات المقبلة

الأحداث الأخيرة أثبتت قدرتنا على أن نكون مصنعاً ومصدراً موثوقاً لمعدات الدفاع الحديثة

السفير الهندي ادارش سويكا

كتب : شوقي محمود

فيما هنأ سفير الهند في البلاد د. ادارش سويكا ، جميع المواطنين الهنود والأشخاص من أصل هندي المقيمين في الكويت، بالذكرى الـ 79 للاستقلال ومشيدا بماحققته بلادهم إنجازات، قال» اعبر عن عميق امتناني لقيادة وحكومة وشعب الكويت على دعمهم الثابت للعلاقات الوثيقة والصداقة بين بلدينا. وتظل الهند ملتزمة بتعزيز وتوسيع هذه العلاقة الطويلة الأمد والمختبرة بالزمن.

زيارة تاريخية

أضاف د. سويكا في تصريح صحافي امس تلقت « الصباح « نسخة منه: كان حدثا بارزا في علاقاتنا الثنائية مع الكويت زيارة رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي إلى الكويت في ديسمبر 2024 ، وكانت الزيارة تاريخية من عدة نواح ، حيث منح صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء الهند أعلى وسام كويتي وهو «وسام مبارك الكبير» وترقية علاقاتنا إلى «شراكة استراتيجية». وأعدت الزيارات المتتالية لوزيري الخارجية في البلدين جدول أعمال ونتائج ناجحة للزيارة رفيعة المستوى. وأصبحت العلاقات الثنائية مع الكويت أكثر تنوعًا خلال العام الماضي مع إنشاء 7 آليات مؤسسية جديدة في مجالات ذات اهتمام مشترك. ينمو حجم التجارة والاستثمارات الثنائية ومن المتوقع أن ينمو بوتيرة أسرع بكثير. كما تتناغم روابطنا الثقافية مع أصدقائنا في الكويت، وتشكل الاتصالات بين الشعوب أساس علاقاتنا الثنائية.

الجالية

وعن الجالية الهندية في الكويت قال السفير سويكا: تظل الأكبر والأكثر تفضيلا في الكويت.وتعتبر السفارة الهندية رفاهية وسلامة الجالية الهندية في الكويت أولوية قصوى، وتعمل كـ»بيت بعيد عن الوطن». وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الصادق لجمعيات الجالية الهندية، والهيئات المهنية، والمجموعات الثقافية، وممثلي الإعلام، وكل من يبذل جهودًا لتعزيز علاقاتنا الثنائية مع الكويت ويدعم أفراد الجالية في أوقات المحن.

وفي هذه المناسبة الفخورة والمفرحة ليوم استقلال الهند الـ79، أتمنى لكل هندي في الكويت ولكل أصدقاء الهند في الكويت النجاح، والصحة الجيدة، والسعادة.

انجازات

وعن المناسبة، قال السفير د.سويكا: اليوم، ونحن نحتفل بمرور 79 عامًا على استقلالنا، نفخر بالإنجازات العديدة التي حققتها الهند خلال هذه العقود الثمانية. لقد كان الالتزام بالتنمية المتكافئة حجر الزاوية في سياساتنا الاجتماعية والاقتصادية. كما أن مبادئ الديمقراطية والتعددية والوحدة في التنوع متجذرة بعمق في المجتمع الهندي، مسترشدة بالفلسفة القديمة «Vasudhaiva Kutumbakam» «الكون عائلة واحدة»، التي تشكل أيضا سياسة الهند الخارجية.

أرض الفرص

تابع : الهند اليوم هي أرض مليئة بفرص لا حصر لها، واقتصاد قوي حقق تقدمًا ملحوظًا رغم التحديات العالمية في بيئة جيوسياسية غير مستقرة ، وأصبحت الهند مؤخرًا رابع أكبر اقتصاد في العالم، ومن المتوقع أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد خلال السنوات القليلة القادمة. مشيرا الى ان برنامج «آتمانيربهار» Atmanirbhar Program» من خلال المبادرة الرائدة «اصنع في الهند» «Make in India» لا يهدف فقط إلى جعلنا مكتفين ذاتيا، بل إلى أن نكون جزءًا لا يتجزأ من سلاسل التوريد العالمية.

صيدلية العالم

اردف : اليوم، تُعرف الهند في العالم بعدة أشياء مثل صيدلية العالم، ورائدة في تكنولوجيا الفضاء، مقدمة حلول رقمية عالمية من خلال شركات تكنولوجيا المعلومات،وهو نظام بيئي ناشئ مزدهر مع زيادة هائلة في عدد الشركات الواعدة «Unicorns»، الابتكار والتقدم التكنولوجي، وغيرها. كما أثبتت الأحداث الأخيرة قدرتنا على أن نكون مصنعًا ومصدرًا موثوقًا لمعدات الدفاع الحديثة.

الاستثمار

وقال: لم يكن هناك وقت أفضل للاستثمار في الهند، مع زخم غير مسبوق في تحديث بنيتنا التحتية المادية والرقمية ، وقد حققت الهند تحسنًا كبيرًا في تصنيفات البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر الابتكار العالمي، وتُعترف بها كمحرك رئيسي للاقتصاد العالمي.

الإرهاب

واكد ان الهند حازمة في نهجها «عدم التسامح مطلقا» مع الإرهاب. ويظهر الموقف الحازم ضد الإرهاب العابر للحدود الذي اتخذته الهند مؤخرًا من خلال «عملية السندور» Operation Sindoor» عقب الهجوم الإرهابي المروع في باهلغام، وتصميم الهند على مكافحة هذه الآفة من خلال نهجها «الوضع الطبيعي الجديد.»

السلام والاستقرار

وعلى الصعيد الدولي، قال السفير د. سويكا : تواصل الهند لعب دورها الحيوي في تعزيز السلام والاستقرار والازدهار العالميين. وتولت الهند دور القيادة في القضايا العالمية ذات الصلة والاهتمام، بما في ذلك إصلاح المؤسسات متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقضايا تغير المناخ، والوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة، والأمن الغذائي، وغيرها.

وختم السفير د. سويكا قائلا: في هذه المناسبة الفخورة والمفرحة ليوم استقلال الهند الـ79، أتمنى لكل هندي في الكويت ولكل أصدقاء الهند في الكويت النجاح، والصحة الجيدة، والسعادة.

تتمات

مجلس الوزراء

في هذا الإطار وافق مجلس الوزراء، على مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، باعتبار حماية الأموال العامة إحدى الأولويات والواجبات الوطنية، التي تقع على عاتق الحكومة، وبهدف سد الثغرات التي كشفت عنها التطبيقات العملية، وتحديث الصياغات القانونية وتوسيع نطاق التجريم والحماية الموضوعية والإجرائية للمال العام.

وتتمثل التعديلات بتوحيد تعريف «الموظف العام ومن في حكمه»، ومد مهل الإخطار والرد لديوان المحاسبة إلى 30 يوما، مع اعتماد استخدام الوسائل الإلكترونية لذلك، ورفع حد الاستثمارات الخاضعة للبيان إلى مائتين وخمسين ألف دينار، وتحويل التقارير إلى سنوية وتوسيع تجريم استغلال الوظيفة، ليشمل كل منفعة غير مشروعة، والتشديد عند الارتباط بعقد أو مناقصة وتشديد حظر إفشاء الأسرار بمد الحظر بعد انتهاء الخدمة إلى عشر سنوات، مع جواز العزل والغرامة حتى ثلاثة آلاف دينار، ومنح المحكمة سلطة تقديرية في العزل عند الخطأ غير العمدي، واستحداث نص يجرم الغش في تنفيذ العقود الحكومية، وتجريم الإضرار العمدي بالمال العام دون تحقيق منفعة شخصية، وتقرير المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري عن جرائم المال العام، وتمكين النيابة العامة من المطالبة برد الأموال بعد سقوط الدعوى الجزائية، وتشديد عقوبة تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء الحقائق، بغرامة تصل إلى عشرة آلاف دينار، ودمج وتنظيم قواعد الإعلان والتنفيذ وربطها بقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وتحديد مهلة أسبوع للمعارضة على الأحكام الغيابية.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون، بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، الصادر بالمرسوم بالقانون رقم «38» لسنة 1980، بهدف تسريع التقاضي ومواكبة التحول الرقمي حيث نصت مواد مشروع مرسوم بقانون آنف الذكر، بأن يشمل التعديل إجراءات إلكترونية كاملة، وتشديدا على ضوابط رد القضاة، ورفع لمبالغ الكفالات والغرامات، كما نصت أبرز مواد مشروع مرسوم بقانون بشأن التقاضي الإلكتروني حول رفع الدعوى حتى تنفيذ الأحكام مع إمكانية عقد الجلسات عن بعد. أما بشأن رد القضاة فإن ذلك يتطلب كفالة قيمتها 200 دينار وغرامة بين 500 – 1000 دينار، عند رفض الطلب، ومنع تكرار رد القاضي نفسه والفصل في طلب الرد خلال شهر.

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تعطيل العمل بجميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يوم الخميس الموافق 4/9/2025م بمناسبة عطلة المولد النبوي الشريف لعام 1447 هـ، على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 7/9/2025م، أما الأجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة فتحدد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشئونها بمراعاة المصلحة العامة.

وكان وزير النفط طارق سليمان الرومي أحاط مجلس الوزراء علما، في مستهل اجتماعه، بافتتاح مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي التابع لشركة نفط الكويت، يوم الخميس الماضي، والذي يعتبر جزءا من إستراتيجية مؤسسة البترول الكويتية للتحول الرقمي في مجال الطاقة، وذلك بحضور كل من وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر سعود العمر، ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد، والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الناصر.

كما أحاط وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبد اللطيف المشاري، مجلس الوزراء علما، بشأن مشروع مدينة الصابرية السكنية التي ستوفر 55 ألف وحدة سكنية، إلى جانب مناطق خدمية وتجارية وترفيهية ومرافق عامة على مساحة 80 كيلو مترا مربعا، والتي تعتبر إحدى أكبر المشاريع الإسكانية والتنموية في شمال البلاد.

بدوره أحاط وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الدكتور صبيح المخيزيم مجلس الوزراء علما، بتوقيع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة يوم الأحد الماضي، وثيقة التزام بتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع محطة الزور الشمالية بالتحالف مع شركة «أكواباور» ومؤسسة الخليج للاستثمار، حيث يتولى التحالف بموجب هذا الاتفاق مسئولية تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشروع الهادف إلى إنشاء محطة متكاملة لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، عبر تأسيس شركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم «39» لسنة 2010، بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه وتعديلاته والقانون رقم «16» لسنة 2014، بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من جهته ثمن مجلس الوزراء جهود الوزراء والقياديين والقائمين على تنفيذ المشاريع التنموية، مؤكدا حرص مجلس الوزراء على الإسراع في تنفيذ كافة المشاريع الحيوية بالسرعة الممكنة.

إلى ذلك استعرض مجلس الوزراء التوصيات الواردة، ضمن محضر اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون القانونية لعدد من مشروعات مراسيم بقانون، بشأن اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومات عدد من الدول الشقيقة والصديقة، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت وتلك الدول في مختلف المجالات، وقرر المجلس الموافقة عليها ورفعها لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وقرر الموافقة عليها كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة، لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

الكويت تتجه

جاء ذلك في ردود المضف وخاطر على أسئلة «الصباح» على هامش الاحتفال الذي أقامه سفير جمهورية تشاد، الليلة قبل الماضية، بمناسبة الذكرى الـ 65 لاستقلال بلاده، بحضور ضيف الشرف نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا، والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية وكبار المسؤولين والشخصيات وحشد كبير من المدعوين وابناء الجالية التشادية.

في هذا الإطار أعلن المضف في رده على سؤال لـ «الصباح»، عن عقد محادثات مع سفير تشاد، خلال الفترة المقبلة لبحث موضوع الاستثمارات،وتحديد المشاريع، ومن ثم عرض الأمر على المستثمرين الكويتيين الذين لديهم الرغبة في هذا المجال.

وردا على سؤال آخر لـ « الصباح « عن قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لجمهورية تشاد، أوضح المضف أن « الصندوق « قدم 8 قروض بقيمة 110 ملايين دولار، مضيفا: وعلى استعداد للتعاون اذا كانت لدى تشاد الرغبة في طرح مشاريع لدراستها.

من جهة أخرى، لفت المضف في تصريح للصحافيين الى الحرص على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، نافيا وجود اتفاقية لاستقدام العمالة المنزلية التشادية الى الكويت، مستدركا: اذا رغب الجانب التشادي في ذلك، فنحن على استعداد لدراسة هذا الامر.

واشار المضف الى الجهود الكبيرة للجمعيات الخيرية الكويتية في تقديم المساعدات للاجئين السودانيين الذين نزحوا الى تشاد، مضيفا: ويمكن التوسع مستقبلا بالتعاون مع سفير تشاد لدى الكويت.

من جهته، أوضح السفير خاطر في تصريح لـ «الصباح»، انه تحدث مع نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون أفريقيا الوزير المفوض نايف المضف، في جلسة قصيرة قبيل اعتلاء منصة الحفل، عن اتفاقيات يمكن توقيعها بين البلدين في مجالات عدة، فضلا عن مشاريع استثمارية جاهزة للدراسة ومن ثم تكون قابلة للتنفيذ.

وأوضح أن هذه المشاريع كثيرة في الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والذهب والبترول والطاقة المتجددة وغيرها، مؤكدا اعطاء الأولوية للمستثمرين الكويتيين، نظرا للعلاقات القديمة بين البلدين، فضلا عن وجود مشاريع نافعة كثيرة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

من ناحيتها، أعلنت سفارة روسيا في الكويت عن تغييرات مهمة متعلقة بالتأشيرة الإلكترونية الموحدة، مشيرة إلى أنه اعتبارًا من 23 أغسطس 2025، تم تمديد مدة الإقامة المسموحة في روسيا على أساس التأشيرة الإلكترونية إلى 30 يومًا «سابقًا – 16 يومًا فقط»، بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة فترة صلاحية التأشيرة من 60 إلى 120 يومًا من تاريخ إصدارها.

وذكرت في بيان أصدرته أمس وتلقت « الصباح « نسخة منه، انه لمزيد من المعلومات التفصيلية حول الحصول على التأشيرة الإلكترونية الموحدة، يرجى زيارة الموقع: https://electronic-visa.kdmid.ru/

من جهة أحرى، وفيما هنأ سفير الهند في البلاد د. ادارش سويكا، جميع المواطنين الهنود والأشخاص من أصل هندي المقيمين في الكويت، بالذكرى الـ 79 للاستقلال، مشيدا بماحققته بلادهم ن إنجازات، فقد أعرب عن «عميق امتنانه لقيادة وحكومة وشعب الكويت، على دعمهم الثابت للعلاقات الوثيقة والصداقة بين بلدينا، مؤكد أن الهند ستظل ملتزمة بتعزيز وتوسيع هذه العلاقة الطويلة الأمد والمختبرة بالزمن.

وقال السفير سويكا: إن الهند اليوم هي أرض مليئة بفرص لا حصر لها، واقتصاد قوي حقق تقدمًا ملحوظًا رغم التحديات العالمية في بيئة جيوسياسية غير مستقرة، وأصبحت الهند مؤخرًا رابع أكبر اقتصاد في العالم، ومن المتوقع أن تصبح ثالث أكبر اقتصاد خلال السنوات القليلة القادمة. مشيرا الى ان برنامج «آتمانيربهار من خلال المبادرة الرائدة «اصنع في الهند ، لا يهدف فقط إلى جعلنا مكتفين ذاتيا، بل إلى أن نكون جزءًا لا يتجزأ من سلاسل التوريد العالمية.

أضاف: لم يكن هناك وقت أفضل للاستثمار في الهند، مع زخم غير مسبوق في تحديث بنيتنا التحتية المادية والرقمية ، وقد حققت الهند تحسنا كبيرًا في تصنيفات البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر الابتكار العالمي، وتعترف بها كمحرك رئيسي للاقتصاد العالمي.

وفد من حماس

تأتي الزيارة وسط سعي إلى «بلورة مقترح جديد لوقف إطلاق النار» في قطاع غزة، ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر فلسطيني قوله إن الوفد سيبحث مع المسؤولين المصريين «جهود مصر والوسطاء حول مفاوضات وقف النار وتبادل الأسرى».

وقال مصدر فلسطيني آخر للوكالة إن «الوسطاء بصدد بلورة مقترح جديد لاتفاق شامل لوقف النار»، وإنهم يناقشون «أفكارا بعضها حول هدنة مدتها 60 يوما، ثم مفاوضات لوقف إطلاق نار طويل الأمد، وصفقة تبادل كل الأسرى الإسرائيليين الأحياء والأموات دفعة واحدة».

إلا أنه استدرك قائلا «حتى الآن، لا يمكن القول إن هناك جديدا يدعو للتفاؤل، لا سيما أن الاحتلال دأب على تعطيل أي اتفاق».

كما نقلت الوكالة عن مسؤول في حماس -رفض ذكر اسمه- القول إن الحركة «لم تتلق حتى الآن أي مقترح جديد بشأن وقف النار»، لكنه شدد على أن حماس «جاهزة للتوصل لاتفاق في حال قرر الاحتلال وقف الإبادة والعدوان، وإنهاء الحصار والسماح بتدفق طبيعي للمساعدات».

وعلى الصعيد نفسه ادعى إعلام إسرائيلي أن مصر عرضت على حركة حماس صفقة شاملة، تنص على إطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لديها ونزع سلاحها، مقابل وقف إطلاق النار بقطاع غزة وإطلاق سراح فلسطينيين.

وقالت «هيئة البث الإسرائيلية الرسمية» إن وفدا من حماس وصل العاصمة المصرية القاهرة «لبحث مبادرة جديدة تشمل صفقة شاملة لإطلاق سراح 50 إسرائيليا - جميع الأسرى أحياء وجثثا- مقابل نزع سلاح الحركة والإفراج عن سجناء أمنيين فلسطينيين».

وتتحدث المبادرة -حسب ادعاء الهيئة- عن «خطة انسحاب جديدة للجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، تحت إشراف مشترك عربي أميركي، حتى يتم التوصل إلى حل دائم لقضية نزع سلاح «حماس»، وشكل إدارة القطاع.

وفي ضوء المبادرة الجديدة «يتوجب على حماس الالتزام بتجميد نشاط جناحها العسكري ونزع سلاحه، مع ضمانات من الوسطاء الدوليين»، حسب الهيئة.

وأشارت الهيئة إلى اعتقاد فريق التفاوض والوسطاء بإمكانية تجاوز الفجوات بين الطرفين، لافتة إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وصف شروط حماس خلال جولة المفاوضات الأخيرة بأنها «شروط استسلام» لإسرائيل، ما حال دون التوصل لاتفاق آنذاك.

وتأتي هذه الادعاءات غداة تصريح وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي أن بلاده تدفع باتجاه «اتفاق كامل وصفقة شاملة» تنهي الحرب في قطاع غزة، دون تفاصيل.

وتقوم مصر وقطر والولايات المتحدة بجهود وساطة بين إسرائيل وحركة حماس للتوصل الى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، واستمرت آخر جولة مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين في الدوحة أسابيع برعاية الوسطاء، قبل أن تنتهي في 25 يوليو من دون أن تسفر عن نتيجة.

من جهة أخرى، أثار تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الثلاثاء، ويحمل معلومات نقلا عن منظمة «شومريم» أو «الحراس» اليهودية الأميركية حول تعيين شخصية فلسطينية لإدارة القطاع جدلا واسعا ما بين تأكيد ونفي.

فبينما نفى مصدر مسؤول في الرئاسة الفلسطينية صحة ما نقل عن تعيين رجل الأعمال الفلسطيني سمير حليلة حاكما لقطاع غزة بعلم من القيادة الفلسطينية، أكد حليلة بنفسه خلال لقاءات مع إذاعات محلية في رام الله، أن هناك لقاءات واتصالات جرت بهذا الصدد، بهدف الانتقال لليوم التالي للحرب، لكنها لم تفض إلى نتائج.

وشدد المصدر الفلسطيني الرسمي على أن «الجهة الوحيدة المخولة بإدارة قطاع غزة هي دولة فلسطين ممثلة بالحكومة أو لجنتها الإدارية المتفق عليها والتي يرأسها وزير في الحكومة»، مؤكداً أن أي تعاط مع غير ذلك «يعدّ خروجاً عن الخط الوطني، ويتساوق مع ما يريده الاحتلال الذي يريد فصل غزة عن الضفة، وتهجير سكانها»، مؤكداً أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية.

وقال حليلة، في مقابلة مع إذاعة «أجيال» المحلية، إنه تلقى بالفعل اتصالاً قبل أشهر من مقاول كندي يعمل مع الإدارة الأميركية للبحث عن شخص لتولي إدارة قطاع غزة يكون مقبولاً لدى كل الأطراف، كأحد شروط وقف الحرب.

وأشار إلى أنه ناقش العرض مباشرة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس للحصول على دعمه ومباركته، دون أن يوضح ما إذا كان قد وافق أو رفض، مكتفياً بالتأكيد على أن المطلوب مباركة الأطراف وليس موافقتهم ليسير المقترح قدما.

أضاف أنه ليس لديه اتصالات مباشرة مع حركة «حماس»، مشيراً إلى استعداده لتنفيذ ما يُطلب منه بهذا الشأن فلسطينياً وعربياً ودولياً.

ولم تعلق «حماس» على تلك الأنباء، سواء المتعلقة بالتقرير العبري، أو بتصريحات حليلة نفسه.

وقال حليلة، في مقابلة أخرى مع إذاعة «راديو الناس» المحلية: «تلقيت عرضاً من البيت الأبيض يتعلق بإدارة شؤون اليوم التالي في غزة، وتواصلت مع السلطة الفلسطينية في هذا الشأن. تم طرح اسمي لأنني مستقل سياسياً».

أضاف: «اشترطت على الأميركيين قبول الشرعية الفلسطينية، وتوفير قوات عربية في القطاع لفرض الأمن والسلطة في غزة».

ووفقاً لما هو منشور في «يديعوت أحرونوت»، نقلاً عن منظمة «شومريم» المعنية بالقضية، فإن وثائق قدمت إلى وزارة العدل الأميركية في الأشهر الأخيرة تشير لتحركات تتعلق بتنصيب حاكم جديد لغزة، يكون مقبولاً لدى إسرائيل والولايات المتحدة والأطراف العربية، بما يسمح بالتقدم نحو «اليوم التالي» للحرب بغزة.

وأشارت إلى أن آري بن مناشيه، الناشط في جماعات الضغط والذي يعمل من كندا، هو من يقود هذا الحراك، وقالت إن المبادرة اكتسبت زخماً في الأسابيع الأخيرة، ويعود ذلك جزئياً إلى اجتماعات عُقدت بهذا الشأن في الولايات المتحدة، واتصالات أجراها حليلة بنفسه.